

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



٣٧٩

الوجه

٩٧٣

جمال الدين أبو المحامد محمد كصيركا

الوجهين شرح الجامع الكبير، نسخة

مكتبة على اللوسون الزا ساني ٣١٢ هـ

٢٤ ورقة ١٢٤

٢٢ x ١٢



مكتبة
احمد خبيري
رقم م
تاريخ الورد
١٩٦٦ قه

الوجيز

شرح الجامع الكبير للخبيري

وهو جمال الدين أبو الجهم محمود بن أحمد بن عبد السيد بن عثمان بن نصر بن عبد الملك البخاري
المعروف بالخبيري المولود سنة ٥٤٦ هـ والمتوفى سنة ٦٣٦ هـ رحمه الله تعالى

مكتبة
الشيخ
العلامة
الشيخ
العلامة
الشيخ
العلامة

للخبيري على الجامع الكبير شرحان - صغير وهو هذا - وكبير واسمه (التحريم) عندي منه الجزء الثاني
بترجمة فقه - وقد بينت به فوائد عن الجامع الكبير وشرحه وسندي إلى المؤلف وسند المؤلف
إلى محمد بن الحسن الشيباني صاحب التوفيق سنة ١٨٦ هـ مؤلف الجامع الكبير - وصاحب إمامنا الأعظم
أبي حنيفة النعمان بن ثابت المتوفى سنة ١٥٠ هـ ليلة النصف من شعبان - وسند الشيباني
إلى سيد هذه الأمة وإمام الأئمة - سيد جميع الكائنات - ومقرعها دمجها مما هو لا شك آت
انتقل إلى الرقيق الأشعري في الأئمة ١٣ من ربيع الأول سنة ١٠٠ هـ سيدنا رسول الله صلى الله
تعالى عليه وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا إلى يوم الدين

مكتبة
الشيخ
العلامة
الشيخ
العلامة

مكتبة
الشيخ
العلامة
الشيخ
العلامة

فهرست شرح الجامع الكبير

باب ٣١ الحنث في الإذن	باب ٤٤ الحلف في اليمين ما يقع على بعض وما يقع على جماعة	باب ١٣ صحيحة الزكاة الصلاة	باب ١٣ صحيحة الزكاة الصلاة
باب ٣١ الحنث في الشتمة ونحوها	باب ٤٥ اليمين ما يقع بالوقت وما لا يقع	باب ١٦ زكاة الأبل والبقر والغنم مع المال	باب ١٦ زكاة الأبل والبقر والغنم مع المال
باب ٣٤ ما يقع من الطلاق في التزويج في المواقف	باب ٤٨ الحنث في اليمين ما يقع على الشرب العام والخاص	باب ١٩ زكاة الرقيق والكنز وغيرها من الذهب والفضة	باب ١٩ زكاة الرقيق والكنز وغيرها من الذهب والفضة
باب ٣٤ الحنث في اليمين يكون فيها الوقت بعد الوقت	باب ٤٨ الحنث في الغسل وغيره	باب ٢٠ زكاة الزكاة فيما يوجب الرجل على نفسه فيبسطها أو لا يبسطها	باب ٢٠ زكاة الزكاة فيما يوجب الرجل على نفسه فيبسطها أو لا يبسطها
باب ٣٥ الحنث في اليمين الذي يقع بالأمرين جميعا والذي يقع بأمر واحد	باب ٤٩ الحنث ما يكون على الحالف وغيره	باب ٢١ زكاة الإجارة	باب ٢١ زكاة الإجارة
باب ٣٦ الحنث في اليمين التي تقع على كل واحد وعلى جماعة	باب ٥٠ الحلف على الجماع وغيره ما يقع على العام والخاص	باب ٢٢ صحة الأيمان في الحنث والطلاق	باب ٢٢ صحة الأيمان في الحنث والطلاق

باب ٥٢ الحنث الذي يقع بالواحد والأثنين	باب ٤٧ الحنث في اليمين بالخبر والبشارة والعلم	باب ٤٤ الحنث في تقاضي الدرهم	باب ٣٧ الحلف في اليمين بعق ما في البطن
باب ٥٣ الحنث في اليمين التي تقع حين يتكلم والتي لا تقع حتى يكون الذي حلف عليه	باب ٤٨ الحنث الذي يقع بالفعل والوقت وغيره	باب ٤٣ الحنث في اليمين التي يكون فيها الوقت بعد الوقت	باب ٣٨ ما يقع به العتق على المأمور وما لا يقع على غيره
باب ٥٤ الحنث في اليمين بالمحيض والفعل الذي يقع بعد الفعل وقبله	باب ٤٩ الحنث الذي يقع بالملك والشراء	باب ٤٤ الحنث في اليمين ما يقع على مرة أو مرتين	باب ٣٨ الاستثناء في اليمين
باب ٥٥ اليمين في اللبس والدخول	باب ٤٩ اليمين في قوله أول عبد أم ملكه فهو حر	باب ٤٥ الحنث في اليمين في الإيلاء التي تكون يميناً واحدة أو إيلاءين	باب ٣٩ الحنث في اليمين يقع بها الطلاق على الأول ثم على الأخرى
باب ٥٥ اليمين في المساومة في الزيادة والنقصان	باب ٥٠ الحنث في اليمين التي يستثنى فيها أو سطهم	باب ٤٦ ما يكون من الإيلاء في اليمينين تقعان في موطن واحد أو موطنين	باب ٤١ الحنث في اليمين في الهدم والكسر
باب ٥٧ الحنث في اليمين على العبة والصدقة والعمرى والبيع والنكاح والصلاة والصوم	باب ٥١ الحنث الذي يقع بالواحد والأثنين والأول في طلاق الستة	باب ٤٦ الحنث في الحلف	باب ٤١ الحنث في اليمين التي يستثنى بها صنف من الأصناف

باب ٥٩ في المساكنة والصيام والفطر ورؤية الهلال والأضحية وغيره	باب ٦٥ اليمين التي تقع على الواحد وعلى الجماعة	باب ٧٣ من اليمين في الإيلاء على إحداهما دون الأخرى	باب ٨٠ الحنث في اليمين ما يقع على الخاص والعامة من الأكل وغيره
باب ٦٠ الحنث في الوقت الذي يكون قبل الفعل الذي يحلف عليه	باب ٦٦ الاستثناء في اليمين الذي يكون من ذلك الصنف ومن غيره	باب ٧٥ الرجل يكون تحته حررة وأمة فيؤلى عن إحداهما	باب ٨٠ الحنث في اليمين التي تكون على الحياة دون الموت وعلى الحياة والموت
باب ٦١ الحنث فيما يملك العبد والمكاتب	باب ٦٨ اليمين في الذي يحلف الأيدي على شيء فجلس عليه وفوقه غيره	باب ٧٧ الحنث في اليمين ما يكون الاستثناء فيه على جميع الكلام وما يكون على بعض	باب ٨١ ما يصدق المرأة على الحيض وما لا يصدق
باب ٦٢ الحنث في اليمين ما يقع على الأبد والساعة مرة أو مرتين أو ثلاثا	باب ٦٨ الإيمان في العتق يقع في الخيار على واحد مرة أو مرتين أو ثلاثا	باب ٧٨ الشهادة في الإيمان	باب ٨١ من الإيمان التي يكون فيها الاستثناء
باب ٦٣ الحنث فيما يفعله الرجل لصاحبه أو لغيره	باب ٧٠ الاستثناء الذي بدأ به قبل اليمين واليمينين تنقض إحداهما صاحبتها	باب ٧٨ اليمين في طلاق السنة وغير السنة	باب ٨٢ من الإيمان في الطلاق
باب ٦٤ الاستثناء من الإيمان التي تقع على الواحد وعلى الجماعة	باب ٧٣ الرجل يعتق أحد عبيده إلى أجل	باب ٧٩ الحنث في اليمين ما يقع على جميع ما حلف وما يقع على بعضه من التخلة والكرم والشاة	باب ٨٣ من الإيمان التي تقع فيها الأمران جميعا وأحدهما قبل صاحبه

باب ٨٥ من الإيمان فيما يوجب الرجل على نفسه	باب ٩٤ من الطلاق الذي يقع بقوله آخر امرأة أتروجها	باب ١٠٠ أمر المولى عبده بالتزوج ما يجوز وما لا يجوز	باب ١١١ النكاح والفرقة في المحبوب والعينين وتحويه
باب ٨٦ من الإيلاء في الغاية	باب ٩٥ من الإيمان التي يوجب بها الرجل الصدقة على نفسه	باب ١٠٣ في نكاح العبد والخلع في ذلك والدين	باب ١١٢ نكاح من تقام عليه البينة من المرأة والزوج الذي يفرق بينهما
باب ٨٨ الإيلاء في الفء باللسان والجماع	باب ٩٨ من الطلاق الذي يجوز الزوج فيجوز أولا يجوز	باب ١٠٥ جناية العبد وعليهم دين	باب ١١٥ من نكاح المخاطبة
باب ٨٩ الإيلاء في الوقت الذي لا يدري أيكون أم لا يكون	باب ٩٩ الرجل يجعل أمر امرأته إلى غيره بالوقت وغير الوقت	باب ١٠٦ من النكاح والخلع	باب ١١٧ من الوكالة والنقض من الوكيل قبل الإجازة
باب ٩٠ من الطلاق الذي يكون فيه الخيار يوقعه على أحد امرأته شاء وما لا يبطل فيه الخيار	باب ٩٩ من الإيمان التي تقع فيها التحبير وما لا يقع	باب ١٠٨ من النكاح في تزويج المكاتب والأمة على المكاتب وفي الملاءنة ونحو الولد	باب ١٢٠ من النكاح بين العبد والأمة والخيار لها
باب ٩١ الرجل يحلف بعق إمامه ثم يموت قبل أن يبين وقد وطئ بعضهن	كتاب النكاح		باب ١٢١ من النكاح أيضا
	باب ١٠٩ من النكاح فيما ينقض من الصدقات أو يزيد		

باب ١٢٢ في إجازة النكاح بزيادة الصدقات أو صدقات آخر	باب ١٣٦ من الدعوى والبيئات	باب ١٤١ ما يكون خصما إذا هلك في يده ومالا يكون	كتاب ١٤٦ الإقرار
باب ١٢٣ من نكاح المرأتين في العقد الذي يكون أوله جائزاً ثم يفسد	باب ١٣٦ دعوة الرجلين ولد جارية بينهما	باب ١٤٢ ما يكون الرجل فيه خصما بإقراره أن الأصل كان له	باب ١٤٦ الإقرار بالشركة
باب ١٢٤ من العزقة في الرضى التي معها يتوارثان والتي لا يتوارثان معها	باب ١٣٨ من الدعوى التي يكون بعضها أولى من بعض في الغصب وغيره	باب ١٤٢ ما يكون الرجل فيه خصما بالإقرار بغير معاينة القبض	باب ١٥١ من الإقرار أيضا
كتاب ١٢٥ الدعوى والبيئات	باب ١٣٩ ما يكون الرجل فيه خصما من النسب والولاء ومالا يكون خصما فيه	باب ١٤٣ ما يقضى القاضي فيه بالبيئة والإقرار في العبد والدابة	باب ١٥٢ من الإقرار في المرض لوارث أو غيره
باب ١٢٧ من الدعوى والبيئات	باب ١٣٩ ما يكون الرجل فيه خصما ويدفع عن نفسه	باب ١٤٣ الشهادة في الميراث الذي يقضى به للذي هو في يده	باب ١٥٣ من الإقرار باستيفاء المال من الوارث ومن كفيله في المرض أو إقراره من غير قبض
باب ١٣٠ من الدعوى والبيئات	باب ١٤٠ ما يكون الرجل فيه خصما ما يدعى فيه الخصومة والوكالة من الذي يقتر الذي أنها كانت له	باب ١٤٥ الرجل يقضى ببعضه عبد كيف الحكم في الدين والمكاتبة في الصحة وجنايته وشهادته وعليه دين	باب ١٥٤ إقرار المريض باستيفاء الدين والمكاتبة في الصحة وعليه دين

باب ١٥٥ إقرار المريض باستيفاء الدين وإرشن الجرحات	باب ١٦٢ من إقرار الوارث بالعق ثم يموت بعض من أقر له	باب ١٦٩ من الإقرار في المرض للمرأة بالدين الذي يكون لها الأقل منه ومن الميراث	باب ١٧٧ الشهادات التي تبطل بعد القضاء
باب ١٥٨ من الإقرار الذي يقتر للوارث فيقر الوارث لغيره	باب ١٦٣ الرجل يدعى أن بعض عبيده ولده ثم يموت قبل أن يبين	باب ١٧٠ من الإقرار بالبيع من البائع والأمر والمأمور بمحمد	باب ١٧٨ من الدين والشهادة عليه
باب ١٥٩ من الإقرار بالمال الذي يكون قصاصا والذي لا يكون	باب ١٦٤ من الإقرار في القضاء في البيع الذي يرد والذي لا يرد	باب ١٧٢ من الإقرار الذي يختلف فيه المنطق وهو جائز	باب ١٨٢ من الشهادة على الشهادة
باب ١٦٠ من الإقرار أيضا	باب ١٦٦ الرجل يقتر بالرق وقد أعقق عبدا محمد ما قال	باب ١٧٣ إقرار المكاتب المولى والأجنبي في صحته أو مرضه	باب ١٨٣ من الشهادة في الجناية والدعوى والاختلاف بين الورثة
باب ١٦١ من الإقرار بالبيع في فساد وغير فساد	باب ١٦٧ إقرار الميت بالشراء في دار من أحد الورثة ومن غيره في مرضه ولها شفع	كتاب ١٧٥ الشهادات	باب ١٨٦ الشهادة على النصراني بعد موته بالدين
باب ١٦١ الإقرار بالعيب الذي يُرد به والذي لا يرد	باب ١٦٨ إقرار المرأة بالرق وهي تحت زوج محمد ما قال	باب ١٧٥ ما يجوز من الشهادة وما يبطل منها بالبراءة	باب ١٨٧ ما يجوز من الشهادة ومالا يجوز في الوارث وغيرها

باب ١٩١ من اختلاف الشهادات	باب ٢٠٣ من الإشهاد في الحائض المائل	باب ٢١٦ الرجوع عن الشهادات في المال	باب ٢٢٤ من الطلاق يوقعه قبل النكاح فيقع بعده والذي لا يقع
باب ١٩٣ من الشهادة بالقتل	باب ٢٠٣ الوكالة والوصية	باب ٢١٦ الرجوع عن الشهادات في قتل العبد والجنابة عليه	باب ٢٢٥ من الطلاق الذي يقع به واحدة في الأوقاف كلها وما يقع به الثلاث
باب ١٩٤ من الشهادة في القتل أيضا	باب ٢٠٦ الرجوع عن الشهادات	باب ٢١٩ الشهادة والرجوع في ذلك	باب ٢٢٦ من الطلاق الذي يكون من غير الزوج فيجيزه الزوج يقع أولا يقع
باب ١٩٥ شهادة وليد الملاعنة	باب ٢٠٨ الرجوع عن الشهادات في النكاح والطلاق	كتاب ٢٢٠ الطلاق	باب ٢٢٨ من الطلاق والخيار الذي يقع بالمالك والذي لا يقع من طلاق المسنة
باب ١٩٦ من الشهادة في الحدود	باب ٢٠٨ الرجوع عن الشهادات في المواريث	باب ٢٢٠ من الأمر باليد في الطلاق والعتاق والبيع ونحو ذلك	باب ٢٣٠ من طلاق المواتين ترثان أو ترث أحدهما في مرضه
باب ١٩٨ من الشهادات	باب ٢١٤ الرجوع عن الشهادة على الشهادة	باب ٢٢٢ من الطلاق الذي يقع بالوقت ومالا يقع وما يقع به جمعا ولا يقع	باب ٢٣٢ من الطلاق الذي يقع على واحدة أو اثنتين بجنث أو غير جنث

باب ٢٣٤ كتاب المناسك	باب ٢٤٤ ما ينبغي للقاضي أن يضعه على يدي عدل أولا ينبغي وما يجبر على نقته	باب ٢٥٠ الرجل يقول لغيره ما بايعت فلانا أو أقرضته أو ما ذاب لك عليه فهو على	باب ٢٦٠ ما يوجب الرجل على نفسه فيلزمه أولا يلزمه
باب ٢٣٤ من الصيد يصاد في الحرم أو يصيبه الحرم أو يخرج الحلال من الحرم	باب ٢٤٦ من الغلام والحارية تقام عليهما البينة فيوضان على يدي عدل	الأبواب المتفرقة ٢٥١	باب ٢٦٢ من غصب الصبي والحجر والعبد ووديعتهما وما يضمنان من ذلك وما لا يضمنان
باب ٢٣٧ الصيد يجنى عليه الرجلان في الحرم	باب ٢٤٧ الشئ من الرقيق والبهائم يدعى	باب ٢٥١ من الشفعة التي تكون أحق من الهبة	كتاب ٢٦٧ البيع
باب ٢٣٩ المحرم يحرم الصيد ثم يضيف إلى إحرامه إحراما أو يحل من ذلك الإحرام ثم يحرم إحراما آخر	كتاب ٢٤٨ الضمان	باب ٢٥١ ما تكون فيه الشفعة وما لا تكون من الميراث وغيره	باب ٢٦٧ العيوب في البيع
كتاب ٢٤١ القضاء	باب ٢٤٨ ما يكون الرجل فيه خصما ومالا يكون من الدين والهبة وغير ذلك	باب ٢٥٢ العتق والتدبير الذي يقع العتق في أحدهما والذي يقع عليهما	باب ٢٦٩ القبض في البيع وغيره والزيادة
باب ٢٤١ ما ينفذ من قضاء القاضي ومالا ينفذ	باب ٢٤٩ ما يكون الرجل فيه خصما ومالا يكون من الكفالة والحوالة	باب ٢٥٧ من الوصايا التي يوصي فيها بنصيب بعض الورثة أو بمثل نصيبه الأول وما لا يرجع	باب ٢٧٢ الزيادة في البيع والإقالة فذلك وما يرجع على البائع الأول وما لا يرجع

باب ٢٧٣ الغضب الذي يلزم به القبض والذي لا يلزم	باب ٢٨١ من الاستحقاق في البيع	باب ٢٩١ الاختلاف في المبيع والتمن	باب ٢٩٩ العيوب في البيوع
باب ٢٧٤ مالا يقدر على رده بالبيع من غير حدث كان من المشتري وما يرد وما يرد في الثمن فلا يجوز وما يجوز	باب ٢٨٢ البيع في المكيل ما يزيد بين الكيلين	باب ٢٩١ اليمين في البيوع المتفرقين في الشيء الواحد	باب ٣٠٠ جناية العبد في بيع فيه خيار البائع أو المشتري والقتيل يوجد في الدار
باب ٢٧٦ من البيوع والغضب في ضمان القيمة مما يجب فيه الملاك	باب ٢٨٥ الشهادة في البيوع من الاثني على الواحد	باب ٢٩٣ من الديون في البيوع والقروض	باب ٣٠٢ البيع بشئ من المكيل والدراهم مما يجب قبل القبض
باب ٢٧٧ من الاختلاف في المراجعة ورأس المال	باب ٢٨٦ شراء الطرف بما فيه موازنة وشراء الشيتين مما يكال أو يوزن مكالة أو موازنة	باب ٢٩٥ الاختلاف في البيوع	باب ٣٠٥ اختلاف البنات في البيع
باب ٢٧٨ من الاستحقاق في البيع الذي لا يرجع فيه بالتمن والذي يرجع	باب ٢٨٧ من الغضب في ضمان القيمة	باب ٢٩٦ بيع الغنائم إذا وجد بها عيب	باب ٣١٢ ما يكون إجازة في البيع وما لا يكون وما يجوز إعادته قبل القبض وبعده وما لا يجوز
باب ٢٨٠ من نقض البيع الذي يكون من الوصي بعد الوث وعلى الميت دين أو يكون من الميت في مرضه	باب ٢٨٩ البيع فيه الشرط الذي يكون القول قول المشتري أو البائع	باب ٢٩٧ بيع أحد العبد إذا لم يدين أيهما باع	باب ٣١٤ أهل الذمة والمسلمين ما يحرم بيعه وما يبطل

باب ٣١٥ المجارية بين الرجلين يقر كل واحد منهما أنها أم ولد أحدهما	باب ٣٢٧ البيع الفاسد والعق في فيه	باب ٣٤٣ الزيادة في البيع من غير المشتري	باب ٣٥٢ من البيوع التي يقع فيها الاختلاف في الثمن بين البائع والمشتري والعرض واليقر
باب ٣١٧ ما يأمر الرجل الرجل أن يقضى دينه ما يلزمه وما لا يلزمه	باب ٣٢٩ الاختلاف في الخمار في موت العبد قبل الثلاث أو بعده	باب ٣٤٦ القصاص في السلم	باب ٣٥٣ من البيوع التي يقع فيها الاختلاف فيما يجب للبائع على المشتري وما يجب للمشتري على البائع
باب ٣١٩ البيوع التي يرجع فيها بنقصان العيب والتي لا يرجع	باب ٣٣٢ الكيل يزيد أو ينقص قبل أن يكال	باب ٣٤٧ الإقرار بالعيب ما يكون له حق الرد على البائع وما لا يكون	باب ٣٥٦ من القبض في البيع بالعيب
باب ٣٢١ شراء الشيتين كأنهما شئ واحد	باب ٣٣٦ البيع في الزيادة بالولد وغيره وما يقسم عليه من الثمن	باب ٣٤٨ من البيع في العيب وغيره ما يكون إقالة وما لا يكون	باب ٣٥٦ من الشراء والقبض لغير أمر البائع
باب ٣٢٢ الشراء الذي ينقد فيه بعض الثمن ويريد أخذ بعض ما اشتري قبل القبض وبعده	باب ٣٤١ اختلاف البائع والمشتري في هلاك ما اشتري قبل القبض وبعده	باب ٣٤٩ البيع الفاسد الذي ينقض	باب ٣٥٨ اختلاف البائع والمشتري في الثمن
باب ٣٢٥ البيع الذي يقع معا من البائعين فيجزئها والهبه والعق والنكاح	باب ٣٤٣ اختلاف البائع والمشتري وكل واحد يدعي غير ما يدعيه صاحبه	باب ٣٥٠ من البيوع التي يختلف فيها في الثمن	باب ٣٥٩ من البيوع بين اثنين يكون الثمن بينهما فإذا هلك أحدهما كان للآخر

باب ٣٦٠	باب ٣٧٣	باب ٣٨٤
من التقض في البيع والتقابل في ذلك	البيع في الرهن وغيره بوكالة القاضي	من الشفعة أيضا
باب ٣٦١	باب ٣٧٣	باب ٣٨٥
كتاب الرهن	من الرهن والحماية على الرهن	من الشفعة وقسمتها بين الشفعاء
باب ٣٦٢	كتاب ٣٧٤	باب ٣٨٧
من الرهن في الولد والحماية عليه	الشركة	المحابة في الشفعة للوارث والتولية والمراجعة في ذلك
باب ٣٦٨	باب ٣٧٤	باب ٣٨٨
من الرهن بين الشركاء الذي يرجع بعضهم على بعض	الشركة بين الرجلين	ما تبطل به الشفعة وما لا تبطل
باب ٣٦٩	باب ٣٨٠	باب ٣٨٩
من الرهن الذي يبطل بعد القضاء فلا يكون خصما	شركة الرجلين يكون بينهما المجارية أو الولد والشركة في جنابة المكاتب	ما يجوز من البراءة في الدين وما لا يجوز بالوكالة
باب ٣٧١		باب ٣٩٠
الرهن الذي يضمن المرهون فيه قيمته أو جميع الدين والإقرار بالدين على العبد		بيع الشفيع بعض داره

سقط هذه النسيئة ومقداره ثلاثون ورقة من الورق ١٩٠ إلى الورق ٤١٩ من الترقيم القديم وهذا التقص يقع من أثناء شرح الباب السابق إلى أثناء شرح باب (من الشفعة في تسليم بعض الشفعة ورتب يقع من ص ٤٧١ إلى ص ٤٧٩ من نسخة (الجامع الكبير) مطبعة الاستقامة سنة ١٣٥٦ بالقاهرة - ضمن سلسلة مطبوعات إحياء المعارف النعمانية بميدان بادالكن

وهذا النص يشمل باب أبواب كتاب الشركة وكتاب الوصايا وكتاب المكاتب وبعض أبواب كتاب الشفعة الذي من أبوابه التي أتت إلى

باب ٣٩١	باب ٤٠٠	باب ٤١٠	كتاب ٤١٩
الشفعة في الشراء من مال المضاربة	من الوكالة ما يكون فيه خصما وما لا يكون	الوكيل يجد العيب بما اشترى فردّه أو رضئ	الصلح
باب ٣٩١	باب ٤٠١	باب ٤١٢	باب ٤١٩
من الشفعة في الصلح من العيب	الوكالة في البيع الذي يأمر الوكيل أن يزيد من عنده	ما يكون وكالة في الطلاق وما لا يكون	الصلح والضرور في ذلك
كتاب ٣٩٤	باب ٤٠٢	كتاب ٤١٣	باب ٤٢١
الوكالة	من الوكالة في البيع يقر الوكيل فيها على الأمر فيبرأ المشتري عن الثمن بإقرار البائع أو الأمر	الحوالة والكفالة	الصلح في الساحة التي لا يدري والبيع في ذلك
باب ٣٩٤	باب ٤٠٣	باب ٤١٣	كتاب ٤٢٢
من الوكالة	من الوكالة بالشراء	من الحوالة	الإجازات
باب ٣٩٦	باب ٤٠٥	باب ٤١٨	باب ٤٢٣
ما يجوز من البراءة في الدين وما لا يجوز بالوكالة	الوكالة والوصية في البيع ما يصدق فيه الوكيل والوصي وأمين القاضي في قبض الثمن	الكفالة في الصرف	من الإجارة أيضا
باب ٣٩٧	باب ٤٠٧	باب ٤١٨	باب ٤٢٤
الوكالة في البيوع ما يضمن وما لا يضمن	ضمان الوكيل بالبيع ونقده الثمن بغير ضمان	البراءة من الكفالة بالنفس والشهادة في ذلك في المرض	من الإجارة والاختلاف فيها بين اثنين

باب ٤٢٥	باب ٤٣٠	كتاب الجنائيات	باب ٤٦٤
من الإجارة والشراء الذي يتصدق صاحبها	من السلم في الربط	من الجنائيات	من السرقة
باب ٤٢٦	باب ٤٣١	باب ٤٥٣	باب ٤٦٣
المضاربة	الدراهم التي خلطها الصفر	من الجنائيات أيضا	من السير
باب ٤٢٦	باب ٤٣٣	باب ٤٥٧	باب ٤٦٨
المضاربة التي يزيد المضارب في الثمن من عنده	من الضمان	من الجنائية في قطع يد رجلين	الاختلاف في الغصب مما يدعى صاحب العبد البيع
باب ٤٢٧	باب ٤٣٣	باب ٤٥٨	باب ٤٦٨
زكاة المضاربة	من الصالح في الكفالة في الكيل والوزن على أقل منه	جناية المكاتب	من ودعة الصبي المحجور وما يلحقه أو لا يلحقه
باب ٤٢٨	باب ٤٣٤	باب ٤٥٩	باب ٤٦٩
مكاتبة المضارب	من المال الذي يكون قرضا والذي لا يكون	عق أحد العبدین الذي يكون الجنائية من أحدهما أو منهما	من الودعة التي يقتر صاحبها بقبض بعضها أو يقتر بذلك المستودع ثم يموت
الأبواب المتفرقة	باب ٤٣٦	باب ٤٦١	باب ٤٧٠
٤٣٠	ما يكون المولى فيه خصما عن عبده ومالا يكون	القنيل يوجد في المحلة أو في المسجد أو في الدور إذا أذن له في لقوم شتمت	ما يجوز لليتم أن يفعله

باب ٤٧٠	آخر الشرح	باب ٤٧٣	باب ٤٨٠
من القضاء ما يكون من الوارث إذا كان للشهود والذي لا يكون	٤٧٩	إجارة البائع والمرتهن والغاصب في تعليم العبد	تاريخ النسخ واسم الناسخ
باب ٤٧٤	باب ٤٧٦	باب ٤٧٦	باب ٤٧٦
الهبذة في المرض	من الغصب والجنائية عليه أو يغصب ثم يغصب	من الغصب والجنائية عليه أو يغصب ثم يغصب	من الغصب والجنائية عليه أو يغصب ثم يغصب
باب ٤٧٦	باب ٤٧٦	باب ٤٧٦	باب ٤٧٦
بيع الطعام والغنم ما يزيد من ذلك وما ينقص	بيع الطعام والغنم ما يزيد من ذلك وما ينقص	بيع الطعام والغنم ما يزيد من ذلك وما ينقص	بيع الطعام والغنم ما يزيد من ذلك وما ينقص
باب ٤٧٨	باب ٤٧٨	باب ٤٧٨	باب ٤٧٨
من الإيمان في اقتضاء المال	من الإيمان في اقتضاء المال	من الإيمان في اقتضاء المال	من الإيمان في اقتضاء المال



بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله شرع الاحكام ونابح سبل الحلال والحرام باوامره مشرح صدر الدين في نواهيته
 تبيين صلاح المسلمين بوج الدين رفع معالمة وارث الحق وثبت دعائمه بمحمد سيد لاولين
 والآخرين صلى الله عليه وعلى آله الطيبين قال الشيخ الامام الاجل لهام مجمع الافئدة
 الارشاد حجة الله على العباد جمال الملة والدين نظام الاسلام والمسلمين تسبح ودهله في
 حفظ الرواية نعمان عصره في كشف الدرر ايه محمود بن احمد بن عبد السيد الحصري توار
 الله مضجعه وجعل ذراجه مرجعه اعلم ان الله تعالى اثني على هذه الامة على لسان
 رسوله صلى الله عليه وآله فقال في صفهم انهم قضاها كانهم من الفقهاء انبأوا وافر الامة
 حفاظ في الفقه واعلام زينة اصحابنا رحمهم الله قد سلم لهم عامة الفقه اذ كان ذلك
 الكلب المبسوطة لاستبها هذا الكتاب فانه ايا من المخالفين عن المعارضة وموسنة بنسبنا
 الله عليه وسلم على ما حكى عن ابي خليل بن احمد السجستاني عن العرافتين رحمهم الله انه لما صنف
 محمد رحمه الله هذا الكتاب وقع في يد جبر من اجبار الروم فطاف فيه زمانا ثم اسلم فصيل له في
 ذلك فقال ما لي وجدت هذا الكتاب على صفة لوادعي مصنفه النبيه واخرجه معجزة
 ليد في دعواه ليعه الناس ولا يمكن لاحد معارضته فلما اسلم وانقاد لدين محمد عليه السلام
 عرف ان ذلك منه حوزة لولاه لما اثني اليه هذا المصنف مع ذكائه فسمه هذا الجيرو
 اصحابه تبصرة العقلاء ومخالفوه من النصارى ستموه شبهة الصيادين يعني صار الخبير
 مصطادا به وكان ذلك معجزة لنبينا صلى الله عليه وسلم حيث اكرم الله من ابي سنننه بهن
 الكرامة وكرامة الاوليا في كل امة بمعجزة لنبيها بعد وقد سألني بعض اهل العلم ان يكتب
 مسائله موجز العبارات النكات لتسهيل الحفظ ولتهد في الاجابة الى ذلك اجتمعت
 له في شرح التمهيد المدرس في التدريس ووقف على نور رغبته في حفظ المطولات
 فنزلت على حوجه وبالغنية الايضاح بالنظائر والشواهد وابرورد القرون

وتصحيح الحسابات حتى ردت في هذا المختصر اكثر من الف مسألة وقررت على اني جامع شيخ
 الاسلام علام الامة السمرقندي لعل فيه تسهيل الطريق الى خصيله ونزغيبه الى
 حفظه رجاء ان يشاركني الله تعالى في ثوابهم على ما روي ليوه ربه رضي الله عنه عن النبي علم
 انه قال العالم والمنعلم شريكان في اجر فان كل على الله تعالى في افساحه واساله المومنين
 على انماهم واستعصمت منه عن الخطا والزلل فانه قريب محبت فرحم الله امره اعثر على خطا
 ستره بذيل الكرام فانه امانة البشرته فلما خلوعه ادمي فنتجاوز ودعوا بالعتق ولو
 ووقفت كتب شرحه بنسب الله ان شاء الله تعالى باب الصلاة
 بني الباب على ان المعبرة في الفضا حالة القوان لان الشيء يفتي بمثله فلا بد من اعتباره كتمان
 الفضا بالمتك الاداء انما لحق الوقت فلا ينظر الى غيره والثاني ان الغير اذا صادف
 محلا قابلا للتغير تغيره الاقلا والثالث ان فتدا المفروض بالمسفل لا يصح لان
 الشيء لا يفتن مع موفوفه والرابع ان المحاذاة في صلاة مطلقة مشتركة تفسد صلاته
 لان النبي علم امرها حرها ولا موضع يجب التاخر فيه غير الصلاة فصار من فرائضها
 ففسد بتركه كما لو تقدم على الامام والشروط الجماعة لان فرض القيام يفتن بها قال
 محمد رحمه الله رجل دخل ففتح المكتوبه برهانك نسفا فحدث رجل امرأة خلفه فذمها للوضو
 فخاها لفتيان بعد فراغه فقامت جنبه فسكت صلاته لان الواجب بالشرع الاداء على سبيل
 المشاركة وقد فاتت الفضا بمثل الغائب فكانا خلفه ولهذا الجبر الغزاة والسهر ولو كانا
 مسه ففتن فحاذيه في اداسبقا به لا يفسد ان الواجب لاداء على سبيل لفراد ولهذا الجبر
 اشارة والسهو لا يرى انه لو صلى بالغير خلفه لا يفتن ومسبوق فعلم بالقبله بعد فراغه لفسد
 صلاة الاخر وحده ولو تخاذيا في الطريق اختلف المشايخ فيه والمرح ان لا يفسد او
 المقدم بالكلية فراجحة الوقت وبعد ان فرضه لتغيره بالافتد او افتد المسافر بالاداء
 فرض لا يفتن يجوز وفي فرض يتغير جوزه الوقت لانه يفتن بالافتد الماس

لأنه قال العالم والمنعلم شريكان في اجر فان كل على الله تعالى في افساحه واساله المومنين على انماهم واستعصمت منه عن الخطا والزلل فانه قريب محبت فرحم الله امره اعثر على خطا ستره بذيل الكرام فانه امانة البشرته فلما خلوعه ادمي فنتجاوز ودعوا بالعتق ولو ووقفت كتب شرحه بنسب الله ان شاء الله تعالى

باب الصلاة

بني الباب على ان المعبرة في الفضا حالة القوان لان الشيء يفتي بمثله فلا بد من اعتباره كتمان الفضا بالمتك الاداء انما لحق الوقت فلا ينظر الى غيره والثاني ان الغير اذا صادف محلا قابلا للتغير تغيره الاقلا والثالث ان فتدا المفروض بالمسفل لا يصح لان الشيء لا يفتن مع موفوفه والرابع ان المحاذاة في صلاة مطلقة مشتركة تفسد صلاته لان النبي علم امرها حرها ولا موضع يجب التاخر فيه غير الصلاة فصار من فرائضها ففسد بتركه كما لو تقدم على الامام والشروط الجماعة لان فرض القيام يفتن بها قال محمد رحمه الله رجل دخل ففتح المكتوبه برهانك نسفا فحدث رجل امرأة خلفه فذمها للوضو فخاها لفتيان بعد فراغه فقامت جنبه فسكت صلاته لان الواجب بالشرع الاداء على سبيل المشاركة وقد فاتت الفضا بمثل الغائب فكانا خلفه ولهذا الجبر الغزاة والسهر ولو كانا مسه ففتن فحاذيه في اداسبقا به لا يفسد ان الواجب لاداء على سبيل لفراد ولهذا الجبر اشارة والسهو لا يرى انه لو صلى بالغير خلفه لا يفتن ومسبوق فعلم بالقبله بعد فراغه لفسد صلاة الاخر وحده ولو تخاذيا في الطريق اختلف المشايخ فيه والمرح ان لا يفسد او المقدم بالكلية فراجحة الوقت وبعد ان فرضه لتغيره بالافتد او افتد المسافر بالاداء فرض لا يفتن يجوز وفي فرض يتغير جوزه الوقت لانه يفتن بالافتد الماس

